الانتخابية، رفع بعض تلاميذ المدارس قوائم حملت أسماء المرشّحين، ووضعوا ملصقات على الجدران حملت صور المرشحين وتضمّنت اشارات الى برامجهم وسياساتهم في الحقل التجاري (جون ايمانويل، «م.ت.ف. وحماس تختبران قوتهما في انتخابات تجار الخليل»، **جيروزاليم بوست**، ١٩/٦/١٩٩١).

وهذا ما أشار اليه بعض المرشّحين الذين أعلنوا عن رغبتهم في تعزيز التجارة مع السوق الاوروبية المشتركة وبلدان الشرق الأقصى، اعتقاداً بأن «انتخابات حرّة للغرفة التجارية من شأنها ان تزيد في رأسمال السوق الاوروبية بصورة أكبر ممّا حصلت عليه الغرفة التجارية السابقة التي مضى عليها ثلاثون عاماً» (**المصدر نفسه**). ولوحظ ان مرشحي «كتلة خليل الرحمن» هم الاكثر ميلاً الى التبادل التجاري مع الخارج، فيما بدا الاسلاميون «أكثر اهتماماً بالاقتصاد المحلي» (**المصدر نفسه**).

منذ البداية، أثارت عملية التحضير للانتخابات تساؤلات عدّة حول امكانية اجراء انتخابات مماثلة في مدن الضفة الفلسطينية الاخرى، وحتى امكان اجراء انتخابات على مستوى المجالس البلدية. وقد اتفق مرشحا الرئاسة في الكتلة الاسلامية و«خليل الرحمن» على ان الانتخابات هذه «يمكن ان تكون مقدّمة لانتخابات أخرى، وحتى بلدية». وقال جبريل النتشة (وطنيين) ان هذا ممكن، «ما دام هناك اجماع وطني عليها [الانتخابات]، ولا تفرض فرضاً» (**القدس العربي**، ١١/٦/١٩٩١). وفي الاتجاه عينه، تحدث مسؤول في الادارة المدنية، معتبراً ان الانتخابات «ستكون اختباراً، اذا ما نجح سيعمّم على باقي مدن الضفة» (**المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **وكالة الصحافة الفرنسية**، بدون ذكر تاريخ البث).

وعلى العكس من ذلك، استبعدت مصادر اسرائيلية ان تؤدي انتخابات الغرفة التجارية في الخليل الى انتخابات بلدية في المدى المباشر، واكتفت بالقول انها سوف تساعد رجال الاعمال الفلسطينيين على رفع مستوى الموارد المالية، خصوصاً في تطوير العلاقة مع عواصم دول السوق الاوروبية المشتركة، «التي يستطيعون التوجّه اليها كمندوبين منتخبين، وليس كرجال أعمال بسيطين» (ايمانويل، «فوز الاسلاميين في الخليل...»، **مصدر سبق ذكره**، ٢٠/٦/١٩٩١). فيما اعتبر فلسطينيون الانتخابات محاولة من جانب سلطات الاحتلال الاسرائيلية لخلق واقع يقود الى التمهيد لاقامة حكومات بلدية، بشكل لا يبدو سياسياً (**المصدر نفسه**).

أسفرت انتخابات غرفة التجارة في الخليل عن فوز ستة مرشّحين للكتلة الاسلامية، وأربعة من مرشّحي «خليل الرحمن»، ومستقل واحد. والفائزون هم: هاشم عبدالنبي النتشة (رئيساً)، حصل على ٨٠٨ أصوات؛ طاهر المحتسب، حصل على ٧٣٧ صوتاً؛ مصطفى شاور، ٦٥١ صوتاً؛ ابراهيم مرقة، ٦٤٨ صوتاً؛ محمد فضل عابدين، ٦٣٨ صوتاً؛ حمدي نيروخ ٦١٦ صوتاً؛ جبريل النتشة ٦٢٤ صوتاً؛ محيي الدين سيد، ٦١٢ صوتاً؛ جمال بهيّة ٥٧٠ صوتاً؛ نظام القواسمي ٥٦٢ صوتاً؛ هارون ابو خلف، ٥٥١ صوتاً. وشارك في الاقتراع ١٤٣١ تاجراً، من أصل ١٥٦٢؛ وتمّت الانتخابات تحت اشراف لجنة، برئاسة القاضي محمد سدر (**القدس العربي**، ٢٠/٦/١٩٩١).

على الرغم من اعرابه عن خيبة أمله، بالنسبة الى النتائج، فقد اعتبر جبريل النتشة، الذي خاض الانتخابات على قائمة «خليل الرحمن»، وحلّ في المرتبة السادسة، ان «العامل العائلي العشائري اثّر في نتائج الانتخابات». وقد أيّده المحرر في صحيفة «الفجر» راضي الجراعي، الذي قال ان الكتلة الاسلامية ضمّت في صفوفها أعضاء وطنيين، لأن العامل العشائري غلب على العامل السياسي؛ وان انتخابات غرفة التجارة، التي اعتبرها الجراعي حرة وديمقراطية، لم تعكس، بالضرورة، ميزان القوى السياسي في الاراضي المحتلة. لكن هاشم النتشة، من الكتلة الاسلامية، والذي حصل على أكثر الاصوات، زعم ان الشارع في مدينة الخليل «شارع اسلامي». وانه لو أُجريت انتخابات بلدية وشارك فيها، فانه، حسب اعتقاده، «سيفوز بالأغلبية، لأن العامل العقائدي سيكون الحكم». ومع ذلك، فقد رأى مراقبون محليون ان النتائج «لم تكن نصراً عظيماً للاصوليين»، ذلك ان عدداً كبيراً من المرشحين لقوا دعماً بسبب شعبيتهم، وليس لأسباب اخرى (ايمانويل، «فوز الاسلاميين في الخليل...»، **مصدر سبق ذكره**، ٢٠/٦/١٩٩١).